ان يكون في ذلك فعل اذا وصلوا الوصل نحو الاصل وهو السكون والثاني ان المنصوب
ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة
وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام نحو فحكم المنون لانهما
بدل منه وبان الالف واللام لم تلزم وكان التنوين موجود قال ابو حيان وهذا
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما
قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الف ولام وذلك نحو جمل وعل وهند اذا منع
الصرف ونحو حضجر اسم امراة ولا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لانتفاء
تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط ايضا المهموز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة
اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قلنا فيقال رايت الردء والخبء واغتفر فيه
ذلك كما اغتفر فيه الابدال عدم النظير لان هذا اولى وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فاجازوا نقل الفتحة الى الساكن قلنا مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون
رايت البكر ورايت البكر ونقلهم الجرمي قياسا لا سماعا قال ابو حيان ولم
يورد لك عن احد من القراء في الايضاح فذا السبعة الزايات ولكن فيها الشاذ ولم
يسمع فيها هذا الوقف وانما جاز في السكر واذا انتقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون مستبدا
واتبعوا على حامل حركتها ما يوقف عليه مبتدا بها فيقال هذا الردء ورايت الردء
ومررت بالردء فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح
اذا وقف عليه من الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال والحذف بالتضعيف
والتضعيف وحذفوها في الاخر والقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها اذا كانت حشوا
نحو روس فقالوا ارس وكان الحذف فيها اولى لان الاواخر محل التغيير واما
غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورايت
الردء ومررت بالردء او مبدلة بمجانس حركة ما قبلها نحو هذا البطو والخبو والردو
ورايت البطا والخبا والردا ومررت بالبطي والخبي والردي او متبعا نحو هذا البطو
والخبو والردو ومررت بالبطو ورايت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورايت الخبا
ومررت بالخبا وهذا الردي ورايت الردي ومررت بالردي ص واما نحو ابدال التا
في الاسم فلو حركة وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيهات ولات وحسان واحـ
وما قال ابو حيان سلامة ربت وثمت ولعلت س اذا كان آخر الموقوف عليه تا ثابتة
في اسم فاما نحو ابدال الهاء الوقف عليها ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطمة وقائمة
وعلامة او تقديرا كالحياة والقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلب
عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت واخت فان تاءهما للتانيث لكن
لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء وخرج بقوله في الاسم
التا التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت فيقولون ما ثانيث تا التانيث
فان مشهورا للغة الوقف عليها بالتاء وان كان بعض العرب يقف عليها بالهاء
العرب يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مجيب

تا

ما احفظ منها ولا ايت وقال الراجز الله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت قال ابو حيان وعلى
هذه اللغة كتبت في المصحف الفاظ بالتاء نحو قوله تعالى ان شجرت الزقوم اهم
يقسمون رحمت ربك وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء لمفرد او جمع مكسر او مثل
اما جمع التصحيح والمحمول عليه كهندات والبنات والاخوات واذرعات فالافصح
الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء مع دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه
والاخواه قال ابو حيان وكان القياس ان يكون الوقف بالهاء هنا التي للتانيث
لكنهم ارادوا التفرقة بينها وبين ما يكون فيه للواحد كاسعلاة وعلقاة لان
التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم الى شيء والتاء في الجمع قرينة من تاء الالحاق نحو عفريت بما
شاركت تاء التانيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدون فصحت لذلك ومن الاضاح
في زيدون ما حكاه الفراء قطرب ان الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح
لابي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالهاء لغة طي وفي هيهات وجهان اقرارا التاء
وابدالها هاء وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة وعلمات وذوات قال ابو حيان
واما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لغات سائغ فيوقف عليهن بالتاء وانما قال
وقد ذهب الى ذلك في ربت قال والاحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل
ابن مالك م ص ويوقف عليها بها السكت وجوبا على فعل حذف اخره مع فاعله او عينه وما
الاستفهامية اذ جرت باسم والا فاختيارا ويجوز على حركة تشبه الاعرابية مبني
للنداء او قطع عن الاضافة او اسم لا وكذا الماضي في الاصح وقيل لا يلحق اللازم
ش مما يختص به الوقف زيادة ها السكت فيوقف بها على الفعل المعتل
الاخر المجزوم او في الوقف فان كان محذوف الفا نحو لم يف زيدا وق عمرا او محذوف العين
نحو لم ير زيدا او ر بكرا او وقف عليه وجب الحاق الهاء لانه بقي على حرف واحد كاق
رد الياء في مر ونحوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم نحوه
ونحو الجزم او الوقف بخلاف فاء فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف ده
فلذلك كان الحرف اللاحق هنا فيه ونحوه الها وكان لزوم تهيئة الوقف عوضا من
المحذوف الذي هو الفا واللام وان كان غير محذوف الفا ولا العين فيختار
الحاق الها نحو ادعه واغزه وارمه ولم تغزه ويجوز تركها وانما كان الاكثر والمختار
الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف اخرها فكرهوا ان
يعقوا عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الاخرى ان الكلمة قد ثبت بالاعتماد
على كونها اكثر من حرف فثبتت بما لم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يعتل الاكثر
فيه لم يعتله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجيء م جئت وجب عند الوقف الحاقها الها
فيقال مجيء مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسال فالاحسن الحاق الها فيقال لمه
وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان اتحاد الحرف متصل كالجزء منها فصارت
كانها على حرفين فاشبهت ادعه واما الاسم فليس متصلا بالتي كاتصال الحرف

Copyright © King Saud University